الكلية : الإدارة والاقتصاد **المادة : النظرية النقدية**

القسم : الاقتصاد **المرحلة: الرابعة**

النظرية النقدية

هي فرع من فروع علم الاقتصاد وتؤلف جزءاً من التحليل الاقتصادي الكلي ، وتبحث في كشف وتفسير العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي ، فهي تأخذ بالاعتبار أثر التغير في العامل النقدي بجانبيه (عرض النقد والطلب عليه) على المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج الحقيقي ، الدخل ، الاستخدام ، الاستهلاك ، الفائدة ، النمو الاقتصادي ، مستوى الاسعار، توزيع الدخل والثروة .

وهذا يعني ان النظرية النقدية تهتم بالعلاقات المتشابكة بين العوامل النقدية وغير النقدية وانعكاسات ذلك على سلوك الاقتصاد ككل .

النظرية النقدية اذن تتناول ما أثير وطرح من آراء وافكار من قبل المفكرين والكتاب خلال العصور المختلفة حول الدور الذي تلعبه النقود في مستوى الفعاليات الاقتصادية ، وهذه الافكار والآراء ما هي في واقع الامر سوى انعكاس للمحيط الاقتصادي ، فهذا الاخير هو الذي يخلق الافكار الاقتصادية التي تحاول بدورها ان تفسر التغير والتحول في الواقع الاقتصادي وتجد العلاج للمشاكل التي تنشأ عنه .

ومصدقاً على ذلك يلاحظ ان الافكار التي جاء بها الكتاب خلال الفترة الممتدة من القرن الرابع عشر وحتى الثلاثينات من القرن الحالي كانت تعنى بصفة خاصة بالعوامل المحددة للمستوى العام للاسعار اي قيمة النقود وهذا الاهتمام رد فعل لما عانت منه الاقتصاديات الاوربية التي طرحت انذاك قبولاً واسعاً لكونها تعكس محاولة تفسير الوقائع الاقتصادية التي سادت تلك الحقبة من الزمن رغم انها شهدت قصوراً مستمراً في طبيعة النظرة إلى هذه العوامل .

وعندما حلت الازمة الاقتصادية العالمية وما رافقها من ركود وبطالة في اوائل الثلاثينات ظهرت افكار جديدة حول هذه الظاهرة ، واخذ مسار النظرية النقدية يتحول من دراسة تقلبات قيمة النقد إلى بحث تأثير النقود على الإنتاج والدخل والاستخدام ومستوى الأسعار

والفائدة وتوزيع الدخل والثروة، حيث يلاحظ وابتداءً من النظرية النقدية الكمية الكلاسيكية خلال القرون الرابع عشر حتى العقد الثالث من القرن العشرين، ومفكريها ابتداءً من J.Podin، (1530- 1596)، و J. Lock. و R. Cantilleon و D. Humeو Ricardo و .Mill وFisher ، ومن بعدهم الكلاسيك المحدثين Neo classic (فبالرغم من فصلها بين الجانب النقدي والحقيقي) الذي اثبت الواقع عدم صحته فيما بعد) الا أنها اقرّت بان التغيرات في كميات النقود وفي سرعة تداول النقود سينعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار)، الذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات (الجانب الحقيقي) من الاقتصاد، وعليه يفترض(من وجهة نظر ريكاردو) ان يكون الإصدار النقدي خاضعا لغطاء معدني يعادل 100 % من قيمة الإصدار من اجل الحد من الزيادة لعرض النقد الذي لا يناسب المطلوب من المنتجات.

لقد اعتبر الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل و من بينهم ادم سميث و دافيد ريكاردو و جون باتيست ساي كما اعتقدوا اعتقادا تاما بان اثر التغيرات في كمية النقود يتصف بالحياد التام(خليل ، 1982 :121)، ولهذا فان الثروة الحقيقية في نظر الكلاسيك تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية أما النمو الاقتصادي فيقاس بالقدرة على زيادة السلع الحقيقية و اهتموا اهتماما خاصا بمشكلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والادخار والاستثمار وتوازنهما والسبب في ذلك هو المشكلة التي تطرح حول تغير قيمة النقود مع الزمن ، وبالتالي ترى النظرية الكلاسيكية أن أي شخص أو أي مشروع حينما يحصل على نقود من جراء معاملاته فانه -حسب رأي المدرسة الكلاسيكية- لن يحقق منها أي نفع حقيقي حتى يقوم بإنفاقها كلها ويستبعد الكلاسيك اختزان النقود لأنه تصرف غير رشيد، إذن فالطلب على النقود في نظر الكلاسيك يكون من اجل المعاملات فقط.

النظرية الكلاسيكية (التقليدية) أو ما يعرف بنظرية كمية النقود.

اساسيات النظرية

1. ثبات حجم الإنتاج الفعلي عند مستوى التشغيل الكامل.

ترى هذه النظرية أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة وهي أنها وسيط للتبادل وقد استندوا على قانون ساي (أن العرض يخلق الطلب المساوي له) بمعنى : أن الاقتصاد في حالة توازن دائم وأن أي اختلال فيه سرعان ما يزول بفضل آلية الأسعار، وبالتالي فإن للنقود دور حيادي يتمثل في كونها وسيلة لمبادلة السلع فقط .

2. ارتباط التغير في مستوى الأسعار بتغيير كمية النقود المعروضة بمعنى (أن أي تغير في كمية النقود المعروضة تنعكس وبنفس المقدار على المستوى العام للأسعار فزيادة الأول تؤدي إلى زيادة الثاني بنفس القدر والعكس صحيح) أي إن هناك علاقة طردية تناسبية بين عرض النقود والأسعار ، فالفكر الكلاسيكي يجعل المستوى العام للأسعار متغير تابع وسلبي لكمية النقود المعروضة لأنه يهمل العوامل التالية :.

- ارتفاع الأجور وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج.
- أثر الحروب وغيرها من العوامل .

3. ثبات سرعة تداول النقود ، يقصد بها عدد المرات التي يتم فيها تبادل النقود لتسوية المعاملات والتبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

وتعتمد سرعة تداول النقود على العوامل التالية :.

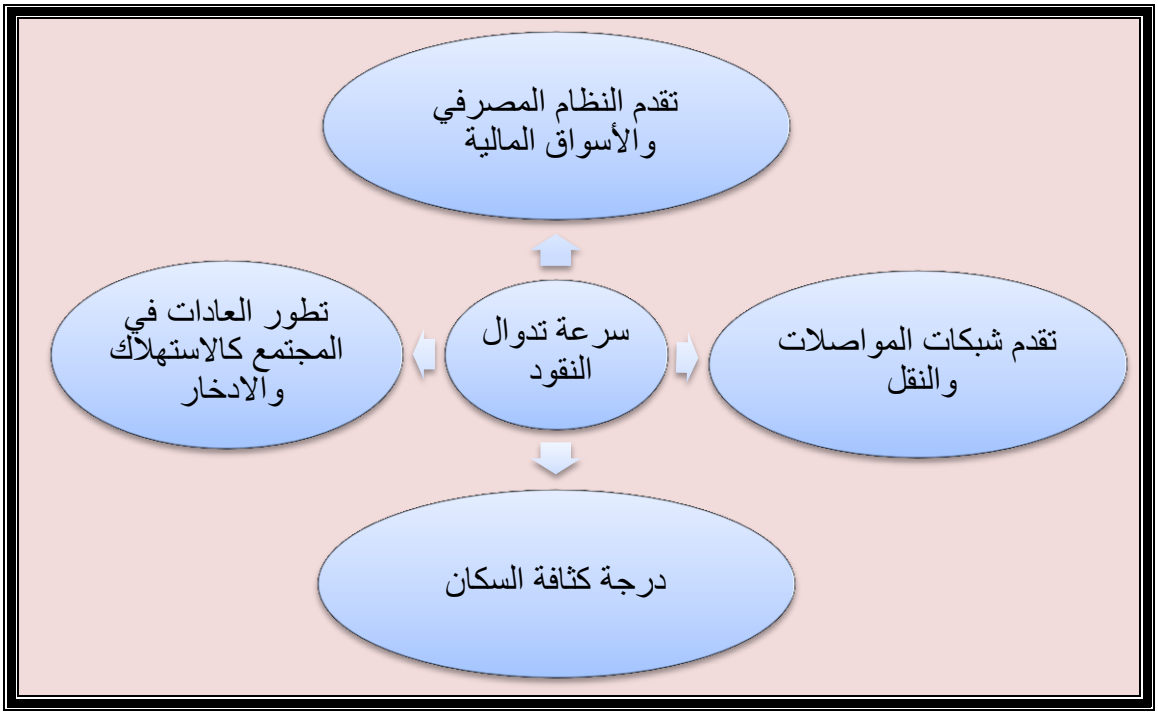

4. الاقتصاد الذي يتم التعامل فيه هو اقتصاد مغلق أي يعتمد على العوامل الداخلية فيه .

ثانياً : صور النظرية الكلاسيكية

1-: **معادلة المبادلة لفيشر** : تقوم على أساس أن النقود كأي سلعة تتحدد قيمتها بناء على الطلب والعرض منها وينعكس ذلك على المستوى العام للأسعار بالشكل التالي :

$$MV = PT$$

حيث : M: الكمية المعروضة من النقود

V: سرعة تداول (تبادل) النقود

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم التبادلات الاقتصادية

ونلاحظ: من الفروض السابقة أن V و T ثابتة وبالتالي فإن تغير P تتوقف على التغير في M.

ويمكن القول بأن النظرية يمكن اعتبارها متطابقة رياضية للإطار النظري لها نستطيع من خلالها تحديد كمية النقود التي يحتاجها الاقتصاد للقيام بعمليات المبادلة فيه ولذلك فشلت .

انتقادات نظرية المعاملات

- تجاهلت النظرية أثر أسعار الفائدة على كمية النقود.
- درست قيمة النقود في إطار ساكن حيث لم تشرح كيفية تحديد القيمة.
- تجاهلت الطلب على النقود للأغراض المختلفة كالمضاربة مثلا.
- ربطت بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار بنسبة غير مقبولة إحصائيا وعمليا , حيث أن التغير في أسعار السلع لا يسير بنفس الاتجاه لجميع السلع.

2- معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج)

وفقا لهذه النظرية فإن كمية النقود لا ترتبط بحجم المعاملات الاقتصادية , بل ترتبط بمعدل الدخل النقدي بحيث أن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها كنسبة من دخولهم في صورة نقدية سائلة مخصصة للإنفاق ستؤثر على حجم الإنتاج وبالتالي على المستوى العام للأسعار . بمعنى أن هذه النظرية قامت بتفسير التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار من جانب الطلب على النقود وليس من جانب العرض.

و ظهرت واهتمت بتفسير اثر النقود على دورات الأعمال هي ما عُرف بـ (نظرية الأرصدة النقدية Cash Balances Theory التي كانت امتداد للتحليل الكلاسيكي، وروادها الذين عرفوا باسم الكلاسيكيون الجدد أمثال A. Marshal ، (1772- 1823) الذي كان يعمل أستاذا للاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج بيجو ، ويكسل وهيكس ، اذ أكدت هذه النظرية أن التقلبات في المستوى العام للأسعار يعود إلى تغير العناصر النقدية (الطلب وعرض النقود).

لقد قدم الكلاسيك الجدد وهم " مارشال و روبنسون و بيجو " طلبا جديدا على النقود كمخزن للقيمة أي أداة للوفاء بالمدفوعات الآجلة.

وأن قيمة النقود (أي مقلوب المستوى العام للأسعار) تتناسب طرديا مع النسبة التي يحتفظ بها الأفراد على شكل نقدي لان ذلك يعمل على رفع قيمة النقود(أي ينخفض المستوى العام للأسعار) ويميل الاقتصاد إلى الاستقرار والتوازن والعكس صحيح .

بمعنى آخر فان التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار فالتأثير على الأسعار وفق هذا التحليل تأثير غير مباشر.

ويقرر (مارشال) أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يتمثل في إنفاقها على شراء السلع والخدمات وان رغبة الأفراد في التخلي عن شراء السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة عرضها ثم انخفاض أسعارها استنادا إلى الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من الدخل النقدي يمثل انخفاض رغبة الأفراد في التوجه نحو شراء السلع أي تفضيلهم اقتناء السلع بدل الأرصدة النقدية السائلة .